سلطان المصطلح - سلطة المعرفة وتكريس اللوغوس (*)

سعيد السريحي

* ألقي هذا البحث في إطار مؤتمر المصطلح الأول الذي عقده المجلس الأعلى للثقافة في مصر بالقاهرة ، في الفترة ما بين ٢٠ - ٢٥ مايو ١٩٩٨م .

.. إن السجلّ الإصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع ، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعاً إيّاه أن يلابس غيره، وحاظراً غيره أن يلتبس به .

عبدالسلام المسدّي

.. أما المصطلح فيقف شامخاً معتزاً ، لا يسمح لأحد بالتلاعب به أو انتهاك حرمته ، إنه سيّد الموقف ، ومالك زمام نفسه ، وليس للمتكلم / الكاتب من سبيل إزاءه إلا أن يذعن له .

فصول

[١]

في رسالته إلى صديقه الياباني والتي تضمّنت بعض التأملات التخطيطية والأولية حول كلمة التفكيك Deconstraction تمهّد لإمكانية ترجمة الكلمة إلى اللغة اليابانية لم يحاول جاك دريدا أن يمنح المفهوم الذي أدار عليه فلسفته معنى محدّداً وآثر أن تدور رسالته حول (تحديدٍ سلبي للدلالات أو المعاني المرافقة لهذه المفردة الواجب تفاديها)[١] بحيث تنتهي الرسالة إلى أن تكون جواباً على سؤال يمكن إيجازه في "ما الذي لا يكون التفكيك " أو بالأحرى " ما الذي لا يجب أن يكونه التفكيك".

وفي سبيل الإجابة على هذا السؤال راح دريدا يسرد قائمة مما

لا يمكن أن يكون التفكيك ثم أوجزها في ختام رسالته في أن (كلّ شيء لا يكون التفكيك ، وأن التفكيك هو لا شيء) مقترحاً العودة إلى السياق الذي هو المرجع الذي يمكن أن تستمدّ كلمة التفكيك قيمتها منه وفيه وذلك عبر اندراجها في سلسلة من البدائل الممكنة ، وبذلك أعاد دريدا المفهوم الذي أدار عليه فلسفته إلى رحم اللغة مرّة أخرى بحيث أصبحت كلمة التفكيك " شأن كل كلمة " تتسم بالمراوغة والقلق والمخادعة وتعدّد المعنى والتباس الدلالة ولا يمكن التوصل إلى الإمساك بها إلا من خلال صلبها على محوري السياق الأفقي والبدائل العمودي .

والمتاهة التي قاد إليها دريدا صديقه الياباني لا تتأتى ، فيما يبدو لي ، من صعوبة الكلمة وما يمكن أن ينطوي تحتها من دلالات جعلتها من أكثر الكلمات رواجاً ولبساً في نفس الوقت وإنما هي المتاهة التي يقود إليها الفكر الكامن خلف الكلمة بحيث يمكن لنا أن نقول إن أي محاولة لتحديد معنى للتفكيك من شأنه أن يعد خيانة له وخروجاً على ما يقتضيه ، وإذا كان التفكيك في جوهره حركة لنزع نواة التمركز المنطقي وتدميره فإن تحويله إلى مصطلح يمكن التواطؤ عليه يعني العودة مرّة أخرى إلى هذا التمركز .

إن عملية التحديد السلبي للدلالات أو المعاني المرافقة لهذه المفردة الواجب تفاديها ، ومن ثَمّ إحالة السؤال عن التفكيك إلى سؤال عما لا يكون التفكيك – هذه العملية هي في جوهرها نزع لأي يقين يمكن الاطمئنان إليه والثقة فيه ، إنها محاولة لا لنفي دلالات يمكن أن تؤوّل إليها الكلمة وإنما لسلب يقين يمكن أن يركن إليه من يتعامل معها ، إن التفكيك وهو يتحرّك كعاصفة تنتزع الأسس والقواعد وتزعزع اليقين والاستقرار يرتدّ على نفسه وعلى المتعامل معه فينزع أيّ دلالة يمكن أن تتم محاصرته فيها وأي طمأنينة يمكن أن يتمّ تداوله بها .

إن الاصطلاح بما هو تعيين للحدود إنما ينطلق من البحث من المماثل واكتشاف الوحدة وما يمكن أن يقتضيه ذلك من اختزال المختلف وتذويب التناقض أو إقصائه ، ومن هنا يتساوق المصطلح مع الفلسفة التي حين تقرأ المتعدّد والمشتت والمتنافر تحرص على أن تكتشف خلفه (وحدة المعنى) الذي يؤول بالتنافر إلى تناسق والتعدّد إلى وحدة والتشتّت إلى توافق وانسجام ، الاصطلاح في جوهره بحث عن الهويّة التي يمكن الركون إليها بعد الاطمئنان إلى ما تقوم به من عمليات الإدخال والإخراج ، والنسبة والعزل ، ومن هنا حاول دريدا أن يتفادى إحالة التفكيك إلى اصطلاح لأن جوهر التفكيك يتمثل في نقض ما هو محبوك من نسيج الوحدة والهوية ، والباحث الذي يأخذ بالتفكيك لا يتحرّك باتجاه نقطة محدّدة من خلال اكتشاف الرابط الذي يصل بين الأشياء بقدر ما يتحرّك نحو التيه الذي يجعله يحرص على اكتشاف الفروق بين الأشياء وزيادة تباين المختلف من خلال استنطاق المقموع والمقصّى والمهمّش ، إن فكر الاختلاف ، ودريدا على رأس ممثليه ، فكر يتصدّى لكل مشروع يسعى نحو الوحدة ولذلك يحرص على هدم وتقويض كل تموضع وتأطير .

حرص دريدا في رسالته إلى صديقه الياباني على ألاّ يعطي التفكيك معنى محدداً أو يحيله إلى مصطلح لأنه لو فعل ذلك لقام بموضوعته وتأطيره وانتهى به إلى ما يحاول أن يقاومه ، حرص دريدا على ألا ينتهي به إلى ما يحاول أن يقاومه ، حرص دريدا على ألا ينتهي بالتفكيك إلى أن يصبح معنى لأن ذلك يعني السقوط في دائرة اللوغوس ، وهو ما نعاه على الفلاسفة الذين توهموا أنهم قد أفلتوا من شركه بينما هم لايزالون يدورون في دائرته ، إن رسالة دريدا إلى صديقه الياباني تأكيد على التمسّك بما أسماه دريدا نفسه اللعب خارج المعنى حيث (كلّ المفاهيم تحدّد الواحد الآخر وفي نفس الوقت تهدم نفسها أو تعطّلها)[٢].

[٢]

أشار أبو البقاء في الكليات إلى أن الاصطلاح في عرف الفقهاء مقابل للشرع ، وأوضح أنه أي الاصطلاح ، (افتعال) من الصلاح للمشاركة كالاقتسام ، والأمور الشرعية موضوعات الشارع لا تتمّ بتصالح بين الأقوام ولا بتواضع منهم[٣]. وهذه المقابلة في عرف الفقهاء بين الشرع والاصطلاح تستهدف تمييز كل واحد منهما عن الآخر من حيث المصدر الذي يسند إليه كل منهما لضمان عدم الخلط بينهما فيدخل في الشرع ما ليس منه ويحمل عليه ما ليس فيه، إلاّ أنها مقابلةٌ تكشف على نحو أو آخر ما للاصطلاح من قوّة وتأثير يمكن لها أن تكون مظنّة للاختلاط بالشرع أو إدخال ما ليس منه فيه بحيث يحتاج معها إلى تمييز تحدّده الحدود ويوضحه كشف المصادر فإذا كانت الأمور الشرعية موضوعات الشارع فإن الاصطلاح موضوعات الناس ، ومظنة الخلط بينهما تتأتّى من اعتبار أن كلاً منهما يمتلك قوّة وطاقة تجعله قادراً على توجيه السلوك وتوليد الحكم وتدقيق مدى الصحة والخطأ فيما يمكن أن يحتكم إليه فيه ، وإذا كانت الأمور الشرعية تؤول إلى مصدر غيبي متعالٍ يتمثّل في الشارع الذي يتخذ من تمركزه في الزّمن الماضي قوّة تحول دون مناقشته ومراجعته فإن للاصطلاح سمة مشابهة إذ يؤول إلى " الأقوام " الذين يكتسبون من خلال الجماعة التي ينغرسون فيها طاقة ميتافيزيقية تحجبهم عن أن يجادلوا فيما قد تواضعوا عليه ، ويأخذون من خلال المنعة التي يهبهم إياها هذا الاجتماع الذي يقومون فيه بأمر أنفسهم قدرة على الحكم الذي لا ينبغي مراجعتهم فيه .

وإذا كانت العرب قد آمنت أن الصلح ، وهو الجذر الذي يمتد إليه أصل الاصطلاح ، هو سيّد الأحكام وهو المقدّم على العدل والحق

فإنه لا ينبغي لأحد أن يخرج عن هذا الصلح فيكون خروجه تنازلاً عما يمنحه الصلح من سيادة ويكون تساؤله مظنة للخروج عن الجماعة والتي تكتسب في الفكر العربي الإسلامي قوّة جعلتها مصدراً من مصادر الشرع وجعلت من النار عقاباً لمن يشذّ عنها .

وبإمكاننا أن ندرك هذا البعد الذي يتوارى خلف دلالة المصطلح ويمنحه قوّته إذا ما قارنّا بين الكلمة في اللغة العربية واللغات الأوروبية المختلفة والتي أشار الدكتور محمود فهمي حجازي إلى أنها تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء ، وهي الكلمات : Term في الإنجليزية والهولندية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز ، Termino أو Term في الالمانية وTerme في الفرنسية ، وTérmine في الايطالية ، وTermino في الأسبانية ، وTermo في البرتغالية وTermin في الروسية والبلغارية والرومانية والسلوفينية والتشيكية والبولندية ، وTermi في الفنلندية . وقد أوضح الدكتور حجازي أن هذه الكلمات تدلّ في الاستخدام العام على الحدّ الزمني أو المكاني أو على الشرط وتدلّ في الاستخدام المتخصص على أية كلمة أو تركيب يعبّر عن مفهوم أو عن فكرة ، وأوضح أن المعنى الأساسي يتلخص في التحديد من حيث الزمان أو المكان أو الشرط أو الدلالة المتخصصة ، والكلمة في جذرها اليوناني تدلّ على الهدف الذي تعدو إليه الخيل أو العلامة التي توضح مدى رمية القرص ، أما في الجذر اللاتيني فتدّل على الحجر الذي يميّز حدود منطقة أو النهاية والطرف البعيد والهدف(٤).

إن المقارنة بين جذر الكلمة في العربية وجذرها في اللغات الأوروبية يكشف لنا أننا إزاء منظورين للمصطلح يترصّد كل واحدٍ منهما مركزاً من مراكز القوى فيه ، وإذا كان المنظور العربي قد اعتنى بما يكمن وراء المصطلح من اتفاق وتواضع على دلالة محدّدة فإن المنظور

الغربي شاء أن يكرّس ما يراه في المصطلح ذاته من دقة الدلالة ووضوح المقصد والهدف ، وبإمكاننا أن ننسب كلا المنظورين إلى ما يهيمن على كلا الثقافتين من اتجاه يجعل العربية منشغلة بمصدر العلم بينما يجعل الغربية منشغلة بالعلم ذاته لولا أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التدقيق الحذر الذي قد لا يتاح التوسّع فيه في هذه الورقة .

وقد انبنى على كلا المنظورين التعريف الذي نجده للمصطلح في الثقافتين العربية والغربية ، إذ انشغلت العربية بالمصدريّة (اصطلاح) على مستوى اللغة والتي هي انشغال بالمصدريّة على مستوى الرؤية والتصوّر فحدّدت الاصطلاح بأنه (عبارة عن اتفاق قوم على تسمية للشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول) (٥) بينما توقفت الغربية في تعريف المصطلح عند المصطلح نفسه في أقدم تعريف له بأنه (كلمة لها في اللغة المتخصّصة معنى محدّد وصيغة محدّدة ، وعندما تظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد)(٦).

[٣]

من أهم شروط المصطلح التي ينبغي توافرها فيه الدّقة والوضوح وهما شرطان لأي معيار يتوخى منه ضبط المعارف وتبيان حدود الصواب والخطأ فيما يحتكم إليه فيه ، وينبني وضوح المصطلح ودقته على وضوح المفهوم وتمثّل العقل لصورة العلم الذي يتم اختصار الإشارة إليه في المصطلح وإدراك ما يميّزه عن غيره من العلوم ، ولذلك عُدَّت المصطلحات مفاتيح العلوم فهي (مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما يميّز كل واحد منها عما سواه ، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتّى لكأنما تقوم من كل علم

مقام جهاز الدوال ، ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال)[٧].

والمصطلح بذلك تعبير عن اعتداد العقل بنفسه وثقته بقدرته على الوصول إلى الحقيقة ومن ثم اختصارها في جهاز من الدوال يتمثل في المصطلح ثم إيمانه بقدرة هذا الجهاز من الدوال الذي توصّل إلى ما تحقّق له الوصول إليه . والمصطلح بذلك ينبني على تصوّر للمعرفة ينأى بها عن أن تكون ملتبسة أو مراوغة كما أنه ينبني على تصوّر للعقل يتنزّه عن أي شك في قدرته على الوصول إلى المعرفة وإدراك حقيقتها وجوهرها ولذلك دار الحديث عن المصطلح على القول بحقائق المعرفة ومنطق العلم ويقين المعارف وحقيق الأقوال ، إن الوصول إلى المصطلح وسكّه تعبير عن اللحظة التي يتحقق فيها للعقل انتصاره المبني على صحة تصوّره ومقدرته تحديد العلاقة بين الدال والمدلول وفرض المفاهيم على الأشياء ، والمصطلح بذلك يلتقي بالتعريف على النحو الذي حدّه أرسطو من حيث أنه (عبارة تشير إلى جوهر الشيء ، أو بمعنى آخر ، تدل على ما هو الشيء)[٨]، فالمصطلح والتعريف يتألفان من حدّين أساسيين هما الشيء وجوهر الشيء أو ماهيته وإذا كان العلم أو فن من الفنون هو الشيء فإن تصوّره أو مفهومه هو الذي ينزّل منه منزلة الجوهر أو الماهيّة ، وذلك ما يمكن أن يفهم من الحديث عن المصطلح حين يلهج بالإشارة إلى حقائق المعرفة ويقين المعارف وحقيق الأقوال .

إن طرح المصطلح باعتباره معياراً حقيقياً واضحاً توصل إليه العقل الفعّال في سعيه الدؤوب للبحث عن اليقين والجوهر الذي يضبط المعرفة ويمايز بين جوانبها وعلومها يمنح المصطلح سلطة قويّة[٩] يصبح معها تعبيراً عن إرادة الحقيقة ، وحينما تتلبس المعرفة بإرادة

الحقيقة وتستشعرها فإنها عندئذ تتحوّل إلى (ممارسة نوع من الضغط على كل الخطابات الأخرى حتّى لكأنها سلطة إكراه)[١٠] وقد عدّها ، أي إرادة الحقيقة ، ميشيل فوكو إحدى المنظومات الثلاث التي تؤسس لخطاب النبذ إلى جانب الكلمة المحظورة وتركة الجنون .

والخطاب الذي يطرح نفسه باعتباره صوت الحقيقة هو خطاب سلطة إذ أنه لا يلبث أن يكون معياراً للتفريق بين الخطأ والصواب ويتحوّل إلى وسيلة للمراقبة والمتابعة وإعادة التقويم والتوجيه وما ينتج عنه من عنف رمزي ، وتبدو الدقة العلمية عندئذ ملتبسة بسلطة ناشئة من خلال تكريس الطرح على أنه حقيقة علمية تمت المصادقة عليها ولم تعد قابلة للنقاش .

ولضمان الوصول إلى جوهر العلم وحقيقته لابدّ من الاطمئنان إلى الجهة التي تتحدّث عن هذا الجوهر وتنهض بتحديد هذه الحقيقة فعلاوة على أن الجذر اللغوي يحيل إلى أمرٍ قد تمّ التصالح والاتفاق عليه بين الأقوام ، على حد تعبير الجرجاني ، فإن المصطلح ينبثق من لغة متخصصة تمتاز عن اللغة العامة بأن من يتحدّثون بها يمتلكون خبرة خاصة فيها ويتداولون لساناً لا يحذقه الذين يشاركونهم اللسان العام نفس درجة حذقه ومعرفته ، ومن هنا نجد أنفسنا أمام قوة مركّبة تكمن وراء المصطلح ، تتعلّق أولاهما بأنه ناتجٌ عن اتفاقٍ قد تمّ وتحقق وتلك هي المقدّمة الأولى للمصطلح حين يطرح نفسه باعتباره مصطلحاً فهو على ما يشعر به جذره (صلح) نتاجٌ لمخاض طويل سبقه ، اعتوره تاريخ من الاختلاف والاصطراع انتهى إلى الاتفاق والاصطلاح إذ مقتضى (الصلح) أن يكون مسبوقاً بالنزاع الذي تمّ تأليف الأطراف المختلفة فيه حتى تجاوزوا خلافاتهم واتفقوا على الصلح أو اصطلحوا ، وكأنما هذا الاصطلاح ينبغي أن لا ينقض فكل ما يمكن أن يقال قد قيل واستقرّت

الأمور على ما انتهت إليه من اصطلاح ، وإذا ما استحضرنا القول الشائع (لا مشاحة في الاصطلاح) استطعنا أن نلمح خلفه رغبة في سدّ ذريعة من يحاول العودة إلى ما قبل مرحلة الاصطلاح ونبش تاريخ الاختلاف إذ ليس له أن يصل إلى غير الذي وصل إليه الذين سبقوه ، أولئك الذين استنفدوا القول باختلافهم الذي اختتموه بالاصطلاح ، إن نبش الاصطلاح مسألة يمكن أن تؤوّل إلى ضرب من الفتنة أو الخروج من الصلاح إلى الفساد ، والاختلاف حول المصطلح أو الخروج عليه أو عدم مراعاة شروطه ودلائله من شأن عندئذ أن يدخل في باب الفوضى التي تستدعي الردع وإعادة الضبط ، وتلك مسألة لا تخفى على من يقرأ الخطاب الأمني المقنّع الذي يتوارى خلف سطور كثير من الأبحاث التي تتناول المصطلح وقضاياه .

إن قوّة المصطلح حين ننظر إليه على اعتبار أنه خطاب نؤول هنا إلى تسميته وهي تسمية تجعله مقابلاً للاختلاف وتضفي عليه ما يمكن أن يضفي على الاتفاق والتفاهم من مزايا وفضائل لا ينفصل فيها العلمي الظاهر عن الأخلاقي الباطن ، غير أن ثمة قوّة أخرى ألمحنا إليها قبلُ تتعلّق بإسناد المصطلح إلى الجهة التي تولّت صياغته وسكّه ويتم تقديمها منذ البدء كجهة مختصة على اعتبار أن المصطلح إنما يدور في إطار لغة خاصة ، وشرط اختصاص الجهة هو الذي يمنح المصطلح شرعيته ويكسبه قوته التي هي في الأصل قوّة الجهة التي قامت بطرحه وهي جهة تترقى بدءاً من الجهود الفردية للعلماء المبرزين لتنتهي إلى المؤسسات الوطنية والقومية لتبلغ أقصى شأوها في المؤسسات الدولية التي تمتدّ شبكاتها وجوائزها عبر العواصم ومراكز الأبحاث وتتبلور من خلالها جهود الباحثين على اختلاف أوطانهم وجنسياتهم بغية الوصول إلى مصطلحات تمتلك أكبر قدرٍ من العلمية والوضوح والدقة لتضمن أوسع دائرة من الشيوع والانتشار .

والإسناد عندئذ يصبح هو شاهد الحقيقة والدليل الذي يؤكّدها ، ولعلنا لو رجعنا إلى الثقافة العربية الإسلامية لوجدنا أن الاصطلاح إنما ترسخ في مجال العلوم الشرعية وظهرت أولى مؤلفاته في مجال علوم البحث والفقه والتفسير ، وكان للمكانة التي يمتاز بها (العلماء العدول) الذين قاموا على خدمة هذه العلوم وشرف العلم الذي يحملونه كبير الأثر في تبلور علم المصطلح حتّى أنه ما أطلق الاصطلاح تبادر إلى الذهن أن المقصود به اصطلاح المحدّثين والفقهاء والمفسرين .

إن الجهد الفردي الذي يقف وراء صيانة المصطلح يتمتّع عندئذ بقوة خاصة من خلال انتساب صاحبه إلى جماعة محدّدة أو طبقة معينة تشكّل بؤرة لتجميع الخطابات وإعادة طرحها مما يحيله إلى خطاب مؤسساتي يبشر منذ البدء بظهور المؤسسات التي عنيت بعدئذ بأمر المصطلح ، هذه المؤسساتية التي تقف وراء المصطلح وينبغي أخذه في إطارها هي التي تحيله إلى خطاب سلطة وتحقق له ما أسماه بيير بورديو الشروط الطقوسيّة التي تكسبه شرعيته وتهيىء للاعتراف به وتمنحه القدرة على الهيمنة والسيادة[١١].

وموقع المصطلح في منظومة اللغة شبيه بموقع السلطة في منظومة المجتمع ، فإذا كانت الكلمات تنتمي إلى لغة عامة يتداولها المجتمع فإن المصطلح لغة خاصة تتداولها فئة خاصة ، وإذا ما حدث أن استخدم المصلح في لغة عامة فإن بقيةً من خصوصية لابد أن تجعل المرء يشعر أنه إزاء كلمة متميزة منغرس وسط كلمات غير متميّزة وكأنما هو أمام دم قبيل ساقه قدره أن يختلط بالهماء[١٢]. فالمصطلح لغة داخل اللغة ولكنه يمتاز عنها فهو لغة خاصة داخل اللغة العامة تنشأ نتيجة لوعي خاص بمعرفة خاصة من ناحية ووعي خاص بدلالة الكلمات من ناحية أخرى وتنبني على تصوّر عقلي واضح دقيق يربط بين الدال

والمدلول يتمّ التواطؤ عليه ويتحقّق من خلاله الوصول إلى فهم مشترك تنتقل بموجبه المعرفة وتتطوّر العلوم ولذلك ارتبط ظهور المصطلح بظهور العلم وأصبح غنى المصطلح علامة على غنى الأمة ورقيها في درجات الحضارة وتقدّمها في مضمار العلوم .

والمصطلح ليس لغة خاصة داخل اللغة العامة فحسب وإنما هو لغة ضد اللغة بوجه من الوجوه فإذا كانت الكلمة في اللغة العامة تتسم بتعدّد الدلالة التي لا تثبت إلا بالسياق فإن للمصطلح دلالته التي لا يخرج عنها في إطار العلم الذي ينتمي إليه ، وإذا كانت الكلمة تفتقر إلى السياق لكي تكتسب معناها فإن معنى المصطلح قائم فيه متصل اتصالاً وثيقاً بالتصوّر الذي هو خلاصة النظرة العلمية الواعية العارفة وإذا كانت الكلمة يعرض لها في اللغة العامة أن تكون ملتبسة وغير دقيقة فإن شرط المصطلح أن يكون واضحاً ودقيقاً ، ويتحقق له شرط اكتمال هويته بتحقق وضوحه ودقته مما يعني أن هويته تتميّز بقدر امتيازه عن بقية الكلمات (فالكلمات العامة تعرف على أساس من الشواهد التي توضح الاستعمال الفعلي أي أن المعاني تستخرج من حصيلة القرائن أو الأدلة السياقية، أو معاني المصطلحات فهي تفرض على أساس من نصيحة الخبراء ومصادرهم في ذلك موسوعية أكثر منها معجمية)[١٣].

وإذا كانت اللغة العامة تمثّل حرية الإنسان في الكلام فإن المصطلح يمثّل الدائرة التي ينبغي الالتزام بها عند الاستخدام .

[٤]

المصطلح يشكل ، باختصار ، ما يمكن أن يكون الشكل الميكروفيزيائي لسلطة المعرفة من حيث البناء الهرمي لتركيبتها التي

تبدأ من قمة الهرم حيث يتمّ سك المصطلح على يد أهل الاختصاص وتنتهي إلى قاعدة الهرم حيث يتمّ تداوله في الدراسات التي تهتمّ بالعلوم التي توّجها ويعد مفتاحاً لها .

إن مقولة مفاتيح العلوم تعني فيما تعنيه سلطة المنح ، إنها سلطة تحدّد من بإمكانه أن يلج إلى العلم والشرط الذي ينبغي توفره فيه، إن مقتضى القول بمفاتيح العلوم ينهض على اعتبار أن لها أبوابها موصدة تحتاج إلى فتح بمفاتيح تختصّ بها وهذه المفاتيح هي المصطلحات وبدونها يظلّ العلم مسوّراً بسور منيع لا يتأتى معه الولوج إليه . ومقولة المفاتيح تعني فيما تعنيه كذلك السبل التي ينبغي اتخاذها لولوج العلم إذ لابدّ لمن أراد الدخول إليه أن يسلك إليه باباً مرصوداً له مفتاح معلوم عليه أن يهتدي إليه ويهتدي كذلك إلى طريقة فتحه . إن المفتاح عندئذ يتحوّل إلى جزء من طقس العبور وعلامة على الإذن وبدونه يفتقد من لا يحسن معرفة الطريق الشرعي لولوج العلم شرط شرعية الولوج إليه.

هل بإمكاننا بعد هذا أن نعيد قراءة عبارة الدكتور عبدالسلام المسدّي التي صدرنا بها هذه الورقة والتي ترى (أن السجل الاصطلاحي هو الكشف الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع ، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعاً إياه أن يلابس غيره وحاظراً على غيره أن يلتبس به)[١٤] وأن نرى فيما يتردّد في العبارة من كلمات السور والسياج والحصن والجمع والمنع والحرمات والردع والحظر شيءاً آخر لا ينتمي إلى لغة المجاز فحسب وإنما ينبع من تفكير سلطوي يقف وراء الاهتمام بالمصطلح ويحرّك الدراسات التي تعنى به .

وهل بإمكاننا ، كذلك ، أن نقرأ الكلمة التي قدّم بها رئيس تحرير

مجلة فصول للعدد المخصص للمصطلح والتي صدرنا بها هذه الورقة كذلك والتي تؤكّد على أن المصطلح (يقف شامخاً معتزاً لا يسمح لأحدٍ بالتلاعب به أو انتهاك حرمته ، إنه سيّد الموقف ، ومالك زمام نفسه ، وليس للمتكلم/ الكاتب من سبيل إزاءه إلا أن يذعن له)[١٥] فنرى في المصطلح سلطاناً يتّسم بالشموخ والاعتزاز والقدرة على الضبط والسيادة والتحكّم التي تدع من يتعامل معه مذعناً له وأن نتفهّم هذه الصورة لا باعتبارها مجازاً يتمّ به تحسين الكلام وإنما باعتبارها تعبيراً ينمّ عن نشوة امتلاك السلطة بامتلاك المصطلح والقدرة من خلاله على توجيه المتلقي والحكم عليه .

هل بإمكاننا بعد ذلك كلّه أن نقفز إلى نتيجة غير متوقعة حين نقول إن الثقافة الجديدة التي تترامى إلى التحرّر من كل فكر سلطوي مطالبة بمراجعة مصطلحاتها فيما يشبه الثورة الدائمة عليها لا لشيء إلا لكي تتقدّم مقوّضة في سبيل ذلك كل أساس تمّ التسليم به والركون إليه .

إن الثقافة مطالبة بإعلان الثورة على مصطلحاتها لأنها بذلك تعلن حريتها ورغبتها في البحث عن أرضٍ لم تعلن عليها التصوّرات إقامة إمبراطورية المصطلح .

المراجع والإحالات

(١) جاك دريدا : الكتابة والاختلاف ص : ٥٧ ترجمة : كاظم جهاد توبقال ط. الأولى ١٩٨٨ ، الدار البيضاء .

(٢) سارة كوفمان - روجي لابورت : مدخل إلى فلسفة جاك دريد (تفكيك الميتافيزيقا واستحضار الأثر ص : ٧٣ ترجمة : ادريس كثير ، عز الدين الخطابي إفريقيا الشرق ط . الأولى ١٩٩١ الدار البيضاء .

(٣) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي : الكليات : ص ١٢٩ تحقيق : د . عدنان درويش ، محمد المصري ط . الأولى ١٤١٢ ، ١٩٩٢ مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(٣) د . محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص : ٩ مكتبة غريب – القاهرة .

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني : التعريفات ص : ١٦ الدار التونسية للنشر .

(٦) د . حجازي : نفسه ، ص ١١ .

(٧) د . عبدالسلام المسدّي : قاموس اللسانيات ، ص : ١١ الدار البيضاء للكتاب ١٩٨٤ .

(٨) محمد جلوب فرحان : تحليل أرسطو للعلم البرهاني ص ١٤٠ دائرة الشؤون الثقافية والنشر ١٩٨٣ بغداد .

(٩) يقول د . المسدّي : .. للمصطلح في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجرّدة في علم المنطق (قاموس اللسانيات ١١) .

(١٠) ميشيل فوكو : جينالوجية المعرفة ص ١٠ ترجمة : أحمد السلطاني ، عبدالسلام عبدالعال توبقال، ط . الأولى ١٩٨٨ . الدار البيضاء .

(١١) بيير بورديو : الرمز والسلطة ، ص ٦٧ ترجمة عبدالسلام بنعبدالعالي توبقال . ط أولى ١٩٨٦ ، الدار البيضاء وعلينا أن نفهم السلطة عنها بمعناها الواسع باعتبارها القوّة التي يكون هدفها توجيه المرسل إليه ووضعه تحت تأثير المرسل .

(١٢) يحدّد كوبكي المصطلح بأنه كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محدّدة وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي لمجال محدد (د . حجازي : علم المصطلح ص ١١) .

(١٣) د . محمد محمد حلمي هليل : أسس المصطلحية علامات ، ج ٨ م ٢ ، ص ٢٨٥ نادي جدة الأدبي الثقافي ، جدة ١٩٩٣ .

(١٤) عبدالسلام المسدّي : نفسه : ص ١١ .

(١٥) فصول : المجلّد السابع العددان الثالث والرابع ، ابريل – سبتمبر ١٩٨٧ ، القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* * *